تخطيط التجارة الخارجية

تعد مؤشرات التجارة الخارجية من أهم المعايير الاقتصادية للحكم على قوة الهيكل الاقتصادي للدولة أو بيان ارتباطها بالسوق الدولية، فهي تعبير عن حركة السلع والخدمات الخارجة والداخلة من وإلى الدولة.

فمن خلال كمية ونوعية السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج يمكن معرفة الإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة ودرجة نموها وتطورها، حيث يتبين مدى قدرة الاقتصاد في اعتماده على قطاعاته الاقتصادية في تكوين الناتج القومي، فمثلاً يبدو واضحاً اختلال الهياكل الاقتصادية في البلدان النفطية، بسبب اعتمادها على قطاع اقتصادي واحد في التنمية الاقتصادية، حيث يشكل النفط الخام النسبة العظمى وأحياناً المطلقة في إجمالي صادراتها، كذلك الحال في الدول الصناعية يلاحظ بوضوح متانة وقوة اقتصاداتها، حيث تعتمد على القطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي الذي يتجسد في نسبة السلع المصنعة في صادراتها وهكذا الحال في الدول الزراعية الأخرى التي تعتمد على تصدير المنتجات الزراعية.

كذلك من خلال حركة الاستيرادات من السلع والخدمات الداخلة إلى الدولة يمكن الحكم أيضاً على الآتي :

1- قوة أو ضعف الهيكل الاقتصادي وقطاعاته المختلفة .

2- معدلات نمو الاستثمار وأنواعه .

3- نمط الاستهلاك ونوعه.

4- مجالات توزيع السلع والخدمات .

5- العلاقات الاقتصادية الدولية مع العالم الخارجي .

6- مستوى التقدم التقني في الإنتاج وهيكل العمالة .

يتضح إذاً أهمية تخطيط التجارة الخارجية نتيجةً لدورها الكبير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية لعموم الاقتصاد، فهي تستمد أهدافها المخططة من أهداف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنسجم معها زمنياً من حيث كونها أهداف قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى .

خطة التجارة الخارجية

تتكون خطة التجارة الخارجية من الأقسام الآتية :

1- الميزان التجاري

يضم هذا القسم حركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي لكل دولة على حدة؛ أي أشبه بالميزان التجاري الخاص على مستوى الدولة الوحدة، لذلك لا يمكن فصل حركة الصادرات من تلك الدولة عن حركة الاستيراد إليها، ولهذا جمع هذا القسم التجارة الخارجية بنوعيها التصدير والاستيراد .

ويعبر عن ذلك بالقيمة النقدية؛ أي قيمة الصادرات بما يقابلها من قيمة الاستيرادات، وحسب شكل التعامل التجاري المتفق عليه فقد يكون على شكل :

أ- تعامل نقدي على أساس الدفع بالنقود مباشرة .

ب- تعامل بالمقايضة؛ أي التبادل السلعي .

ج- الائتمان التجاري؛ أي الدفع بالأقساط حسب الفترات الزمنية المحددة التي يتفق عليها الطرفان .

د- الاتفاق على الدفع بالعملة المحلية .

ويشمل هذا القسم في خطة التجارة على المؤشرات للصادرات والاستيرادات بحسب كل دولة، ويدور التحليل حول الدولة والسلعة المعنية، ويشتمل على الأرقام لمجموع الحجم (أي مقدار القيمة) من الصادرات إلى الدول الأخرى، والاستيرادات إلى الدولة المعنية للسنة المخططة، وتجمع هذه المقادير وتجزأ إلى المجموعات الآتية :

أ- دول يتم التعامل معها على أساس الحرية في تحويل العملة (أي العملات الصعبة) .

ب- دول يتم التعامل معها على أساس نظام المقايضة مع حرية التحويل .

ج- دول يتم التعامل معها على أساس المقايضة المغلقة (أي بدون قابلية حرة للتحويل)، وبعملة غير قابلة للتحويل .

2- خطة تجهيز السلع المعدة للتصدير

يتضمن هذا القسم وضع خطة لتجهيز السلع المعدة للتصدير التي تشمل :

أ- المصانع والمعدات والأجهزة .

ب- السلع الاستهلاكية المختلفة .

ج- المواد الأولية والسلع الصناعية نصف المصنعة .

وتشتمل هذه الخطة على بيان منشأ إنتاج هذه السلع وأصنافها حسب الوزارات والمنشآت المختلفة ويضاف إلى ذلك جدولة تصدير هذه السلع المخططة مع بيان المقاييس والمعايير أو وحدات القياس التي احتسبت بموجبها، وتكون جداول واضحة ومحددة تسمى جدول تصدير السلعة على النحو الآتي :

اسم السلعة	صنف السلعة	درجة السلعة	علامة تجارية	طراز السلعة	وحدة القياس

وفي ضوء خطة التصدير تعمل الوزارات والمنشآت الإنتاجية على تزويد وزارة التجارة الخارجية بالسلع التي يمكن تصديرها وفق الجدولة الزمنية والمواصفات الأخرى الواردة في الخطة .

3- أصناف السلع

يتضمن هذا القسم أصناف السلع التي تدخل جدول خطة الاستيرادات من الخارج التي تتكون من :

أ- المصانع والمعدات والأجهزة؛ أي السلع الاستثمارية المختلفة .

ب- السلع الاستهلاكية المختلفة .

ج- المواد الأولية والسلع الصناعية نصف المصنعة.

وتُبيّن كميات الاستيرادات بوحدات مادية أو تبعاً لقيمتها (بما يعادلها بالعملات الأجنبية)، ولا تحدد غالباً أسماء الجهات التي تتسلم السلع المستوردة فعلاً، بل يجري ذكرها في تاريخ لاحق من قبل اللجنة المخططة العليا للدولة أو اللجنة التي حددتها مركزياً التي تقوم بعملية توزيعها أيضاً .

وعلى أساس هذا القسم من خطة التجارة الخارجية يقدم الذين يتسلمون السلع المستوردة طلباتهم إلى مؤسسات التجارة الخارجية لغرض شرائها واستيرادها .

تحديد كفاءة خطة التجارة الخارجية

تحدد كفاءة التجارة الخارجية في تخطيط التصديرات بطريقة مبسطة، وذلك بمقارنة تكاليف إنتاج السلع المصدرة مع التكاليف التي تتكبدها الدولة لو أنها صنعت في الداخل السلع المستوردة التي تشتريها بالعملة الأجنبية التي تحصل عليها نتيجة الصادرات، وتستخدم هذه الطريقة لغرض الوصول إلى الحد الأدنى من التكاليف لحاصل معين .

وإذا كان مجموع التكاليف المتكبدة في الداخل لإنتاج السلع المستوردة تبلغ (س)، وكان مجموع الإنفاق على الإنتاج والنقل إلى الحدود للسلع التي ينبغي أن تصدر وتدفع منها الاستيرادات تبلغ (ص) فإن :

الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية = س – ص

وإن معامل الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية سيكون : س / ص

- إذا كان : س / ص > 1

فإن الدولة سوف تحصل على منفعة إضافية في قيام التجارة الخارجية؛ أي ستساهم في زيادة الدخل القومي

- إذا كان : س/ص < 1

فإن التجارة الخارجية ليست بكفاءة اقتصادياً ، ولا ينجم عنها ارتفاع في الدخل القومي للدولة المعنية ، بل العكس ستؤدي إلى هبوطه .

- إذا كان س/ص = 1

فإن التجارة الخارجية لا تؤثر في مجموع تكاليف، ويتم مبادلة بعض السلع بسلع أخرى .

ولا بد من إيجاد المرونة النسبية الكافية لخطة التجارة الخارجية للأخذ في الحسبان التغيرات التي تحصل في الأسعار العالمية سواء كان في صالح الدولة من حيث ارتفاع أسعار صادراتها أو في غير صالحها عندما تنخفض هذه الأسعار، وكذلك الحال في حالة ارتفاع أسعار استيراداتها أو انخفاضها، وهذه الحالات تنعكس مباشرة في ميزانها التجاري الذي يوضح العلاقة النقدية بين صادراتها واستيراداتها .

وفي ضوء هذه المتغيرات لا بد من إجراءات التعديلات المستمرة في خطة التجارة الخارجية التي تأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات في الأسعار الدولية .

تخطيط القوى العاملة

أهداف تخطيط القوى العاملة

تتركز الأهداف الرئيسية لتخطيط القوى العاملة في الآتي :

1- تفادي الاختناقات ومساعدة الإدارة على تركيز اهتمامها بمشاكل العمل التي تحتاج إلى رعاية وعناية خاصة لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية المتاحة .

2- تخطيط العملية التدريبية بما ينسجم مع الحاجات الفعلية للعمليات الإنتاجية .

3- تخمين وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الخبرات والاختصاصات والمؤهلات والمهارات اللازمة.

4- اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتأكد من أن الموارد البشرية اللازمة ستهيأ كماً ونوعاً وزماناً ومكاناً .

ويمكن من خلال هذه الأهداف تحقيق هدفين عامين في مجال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية هما :

أولاً- الاستخدام الكامل للسكان الذين هم في سن العمل والقادرين عليه (الراغبين في أدائه) .

ثانياً- الاستخدام الأمثل للمشتغلين من خلال مبدأ التطابق بين المهنة والتخصص لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة لعنصر العمل وبأفضل كفاءة ونوعية .

ديناميكية تخطيط القوى العاملة

إن أحد أهم ما يجب الاهتمام به هو تحديد عدد القوى العاملة المطلوبة في قطاعات الإنتاج السلعي المختلفة والقطاعات غير السلعية، بالإضافة إلى تحديد الأعداد المطلوبة في القوى العاملة على أساس الحاجات القطاعية وفقاً للمهن والحرف المطلوبة .

إن تخطيط الحاجة للقوى العاملة لميادين الاقتصاد يختلف من ميدان إلى آخر حسب طبيعة النشاط وخصوصيته الإنتاجية ومدى فاعليته التأثيرية في عملية النمو الاقتصادي ونسب مشاركته في تغير الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ففي ميدان الإنتاج السلعي يتحدد تخطيط الطلب على القوى العاملة بعاملين رئيسيين هما :

1- نسبة نمو الإنتاج والتغيرات التي تطرأ على خصائصه .

2- نسبة النمو في إنتاجية العمل .

حيث أن زيادة الإنتاج وتوسيعه تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة عدد العاملين في مختلف فروع الإنتاج وفي نفس الوقت فإن زيادة كمية الإنتاج والتغيرات الحاصلة في مميزاته تؤدي إلى حصول تغيرات في تقسيم وتوزيع القوى العاملة على مختلف ميادين الاقتصاد الوطني، وهكذا نرى أن التصنيع (المخطط) يؤدي إلى زيادة الحاجة للأيدي العاملة الصناعية بحجم أكبر من الحاجات التي تخلقها الميادين الأخرى للاقتصاد الوطني

المرجع

1- عبد الله، عقيل جاسم (1999) – المدخل إلى التخطيط الاقتصادي (منهج نظري وأساليب تخطيطه) . دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 301 صفحة (ص 151 – ص166)